

Distr.: General
24 June 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون



الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة التاسعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد بوهديو (نائب الرئيس) (الجزائر)

المحتويات

البند ١١٨ من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس
مراجعي الحسابات (تابع)

البند ١١٩ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

ممارسات التعاقد الخارجي (تابع)

تقرير لجنة التفتيش المشتركة عن استعراض عمليات مراجعة حسابات الإدارات فيما
يتعلق بالاستعانة بمصادر خارجية في الأمم المتحدة وفي الصناديق والبرامج التابعة لها
(تابع)

تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن الخدمات العامة والمشاركة لمؤسسات منظومة
الأمم المتحدة في فيينا (تابع)

البند ١٢٠ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيبة بتوقيع أحد
أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing
..Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.



تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن الأنشطة المدرة للدخل في منظومة الأمم المتحدة (تابع)

تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن تكاليف الدعم المتصلة بالأنشطة الخارجة عن الميزانية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (تابع)

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم (تابع)

البند ١٣٠ من جدول الأعمال: تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية (تابع)

البند ١١٩ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)
تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن استعراض الازدواج والتعقيد والبيروقراطية في العمليات والاجراءات الإدارية للأمم المتحدة (تابع)

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن مراجعة حسابات دائرة إدارة الاستثمار في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (تابع)

البند ١٢٠ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (تابع)

بناء مرافق مكتبية إضافية باللجنة الاقتصادية لأفريقيا (تابع)

تعزيز إدارة الإعلام، في حدود إمكانياتها الحالية، من أجل دعم وتعزيز الموقع الشبكي للأمم المتحدة بجميع اللغات الرسمية للمنظمة (تابع)

تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن الخدمات العامة والمشاركة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة في فيينا (تابع)

مشروع القرار A/C.5/58/L.6

٧ - السيدة أودو (نيجيريا): عرضت مشروع القرار A/C.5/58/L.6 نيابة عن الرئيس.

٨ - تم إقرار مشروع القرار A/C.5/58/L.6.

البند ١٢٠ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (تابع)

تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن الأنشطة المدرة للدخل في منظومة الأمم المتحدة (تابع)

مشروع القرار A/C.5/58/L.8

٩ - السيد كريمير (كندا): عرض مشروع القرار A/C.5/58/L.8 نيابة عن الرئيس.

١٠ - تم إقرار مشروع القرار A/C.5/58/L.8.

تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن تكاليف الدعم المتصلة بالأنشطة الخارجة عن الميزانية في منظومة الأمم المتحدة (تابع)

مشروع المقرر A/C.5/58/L.3

١١ - السيد كندال (الأرجنتين): عرض مشروع القرار A/C.5/58/L.3 ووجه الانتباه إلى خطأ في النص الأسباني.

١٢ - الرئيس: قال إن الأمانة العامة قد أحاطت علماً بالخطأ وستقوم بتصحيحه.

١٣ - تم إقرار مشروع المقرر A/C.5/58/L.3.

في غياب السيد كمونيتشيك (الجمهورية التشيكية)، تولى الرئاسة السيد بوهديو (الجزائر).

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠.

البند ١١٨ من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (تابع)

مشروع القرار A/C.5/58/L.7.

١ - السيد النجار (مصر): عرض مشروع القرار A/C.5/58/L.7 نيابة عن الرئيس.

٢ - تم إقرار مشروع القرار A/C.5/58/L.7.

البند ١١٩ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

ممارسات الاستعانة بمصادر خارجية (تابع)

مشروع القرار A/C.5/58/L.4

٣ - السيدة لوك (جنوب أفريقيا): عرضت مشروع القرار A/C.5/58/L.4 نيابة عن الرئيس.

٤ - تم إقرار مشروع القرار A/C.5/58/L.4.

تقرير لجنة التفتيش المشتركة عن استعراض عمليات مراجعة حسابات الإدارات فيما يتعلق بالاستعانة بمصادر خارجية في الأمم المتحدة وفي الصناديق والبرامج التابعة لها (تابع)

مشروع القرار A/C.5/58/L.5

٥ - السيدة لوك (جنوب أفريقيا): عرضت مشروع القرار A/C.5/58/L.5 نيابة عن الرئيس.

٦ - تم إقرار مشروع القرار A/C.5/58/L.5.

٢٠ - وأشار إلى أنه من بين ٧٣٧ ٢ توصية أصدرها المكتب خلال السنة قيد الاستعراض نفذ أو يجري تنفيذ ٥٠,٦ في المائة منها، وطالب بأن تدرس الإدارات المالية بعناية جميع توصيات المكتب، ولا سيما التوصيات ذات الأهمية الحاسمة، وأن تعمل على تنفيذها في أقرب وقت ممكن. وذكر أن وفده يدرك أن معدلات التنفيذ تزيد بمضي الوقت، كما يدل على ذلك تنفيذ التوصيات الصادرة بين تموز/يوليه ١٩٩٩ وحزيران/يونيه ٢٠٠٠ بنسبة ٩٠,٦ في المائة، وأنه عندما تتحسن الإدارة في الأمم المتحدة سيقبل عدد التوصيات. وأشار، أخيراً، إلى أن المنظمة لن تستطيع أن تؤدي وظيفتها على وجه أفضل إلا بتحديد المشاكل وحلها.

٢١ - السيدة فيستور (سويسرا): رحبت بالتقرير السنوي لمكتب خدمات الرقابة الداخلية (A/58/364) وأعربت عن تأييدها له. وقالت إن مما يبعث على الأمل أن نحو نصف جميع التوصيات تم تنفيذها فعلاً وأن المكتب حدد مجالات يمكن فيها تحقيق وفورات كبيرة في الأمم المتحدة، وأن نسبة كبيرة من هذه الأموال تم بالفعل استردادها. وأضافت أن وفدها تابع باهتمام كبير البدء في تنفيذ مبادرة السلامة التنظيمية في شهر أيار/مايو السابق وأنه يتفق مع المكتب فيما ذهب إليه من أهمية الاستقامة والأخلاق المهنية في المنظمة. وذكرت في هذا الصدد أن مما يبعث على السرور بوجه خاص استرداد مبلغ ٤,٢ مليون دولار كان قد استولى عليها زورا موظف كبير سابق ببعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

٢٢ - وقالت إن وفدها يرحب بالنهج الجديد الذي انتهجه المكتب في تحديد مجالات المخاطر الرئيسية في أعمال الرقابة، وذكرت أن تطبيق إطار لإدارة المخاطر في خطة عمله السنوية سوف يعزز الفعالية العامة للمكتب ويؤدي إلى تحسين اختيار مهام الرقابة بحيث يتم التركيز على المجالات الأكثر تعرضاً للغش والتبديد والاستغلال وعدم الكفاءة

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع)

مشروع القرار A/C.5/58/L.9

١٤ - السيد كندال (الأرجنتين): عرض مشروع القرار A/C.5/58/L.9 نيابة عن الرئيس.

١٥ - تم إقرار مشروع القرار A/C.5/58/L.9.

مشروع القرار A/C.5/58/L.10

١٦ - السيدة لوك (جنوب أفريقيا): عرضت مشروع القرار A/C.5/58/L.10 نيابة عن الرئيس.

١٧ - تم إقرار مشروع القرار A/C.5/58/L.10.

تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية (تابع) (A/57/747 و A/58/294 و A/58/364)

١٨ - السيد سون زودونغ (الصين): رحب بالتوصيات الواردة في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية (A/58/363) وقال إنها سوف تساهم في تحسين الإدارة والكفاءة وتحقيق الوفورات في التكاليف في الأمم المتحدة. على أنه أشار مع القلق إلى ما ذكره المكتب، فيما يتعلق بما كشف عنه من تبديد وغش، إلى أن الإجراءات التي أوصى بها سوف توفر على المنظمة، إذا ما نفذت، نحو ٣٧ مليون دولار.

١٩ - وذكر أن قضية الموظف الكبير السابق ببعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو الذي استولى زورا على ٤,٢ مليون دولار قد كشفت عن أوجه نقص خطيرة في الإدارة المالية لتلك البعثة يلزم تصحيحها لمنع تكرار هذه الحوادث. وأضاف أن توصيات المكتب بشأن وظيفة المشتريات بإدارة عمليات حفظ السلام تستحق أن ينظر فيها بشكل جاد.

نظام مالي غير رسمي وغير مأذون به، شبيه بصندوق استثماري للأمم المتحدة، وكذلك تزوير مطالبات بدل الإقامة في البعثة، تساءل عن الاحتياطات التي تم اتخاذها لعدم تكرار مثل هذا الانحراف وعن سبب عدم قيام الأمانة العامة بالإجراءات اللازمة لاسترداد المبلغ المتعلق ببدل الإقامة.

٢٦ - وأعرب عن أسفه لقرار اللجنة الدائمة لصندوق المعاشات التقاعدية المشترك لموظفي الأمم المتحدة بإلغاء خدمات مراجعة الحسابات الداخلية بمكتب خدمات الرقابة الداخلية وإنشائها بدلا من ذلك وحدة لمراجعة الحسابات خاصة بها على خلاف ما أشارت به اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وأضاف أنه بغض النظر عن القرار الذي اتخذ صندوق المعاشات التقاعدية فإن مكتب خدمات الرقابة الداخلية سيظل مسؤولا، بحكم ولايته، عن مراقبة موارد المنظمة وموظفيها.

٢٧ - وقال إن مساءلة المديرين موضوع يتكرر في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وذكر أنه لضمان خضوع المديرين للمساءلة يتعين على الأمم المتحدة أن تعزز آليات التقييم بها وأن توجد صلة بين النتائج وطلبات الموارد. ورحب بمبادرة الاستقامة التنظيمية التي بدئ فيها مؤخرا وأعرب عن شكره لحكومة النرويج لتوفيرها للتمويل اللازم. وأشار إلى ما ذكره وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية فقال إنه يتعين على الأمم المتحدة أن تقود عن طريق ضرب المثل وأن تكفل الاستقامة ومراعاة آداب المهنة في جميع أعمالها.

٢٨ - واقترح، أخيرا، أن تحيط اللجنة علما مع التقدير بتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية وبذلك توفر وقت اللجنة للمسائل الأخرى.

٢٩ - السيدة لوك (جنوب أفريقيا): قالت إن أعمال مكتب خدمات الرقابة الداخلية تسهم في الجهود التي يبذلها

وسوء الإدارة. وأضافت أن وفدها يقدر تقديرا كبيرا أعمال المكتب في تعزيز الإدارة المسؤولة للموارد وتعزيز ثقافة المساءلة والشفافية وتحسين أداء البرامج.

٢٣ - السيد ريباش (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن المكتب يستحق الشناء على استحداثه لإطار لإدارة المخاطر يستهدف حسن توجيه مهام الرقابة، ولتأكيد على الاستقامة وخاصة بين كبار المديرين، ولدوره في تعزيز الإدارة القائمة على النتائج وتعزيز المساءلة الإدارية.

٢٤ - وذكر أن التقرير المعروض على اللجنة (A/58/364) يظهر بوضوح الحاجة إلى مواصلة الجهود من أجل تغيير ثقافة المنظمة. وأضاف أنه مازالت توجد أمثلة كثيرة لانعدام الكفاءة وللتبديد وسوء الإدارة في عدد من المجالات. وطالب في هذا الصدد باتخاذ إجراءات عاجلة لتحقيق ما تبقى من الوفورات التي أوصى بها المكتب وهي مبلغ ٣٧ مليون دولار وتنفيذ ما لم ينفذ بعد من توصيات المكتب وهو يمثل ٢٨ في المائة من هذه التوصيات.

٢٥ - وتساءل، فيما يتعلق بقيام موظف سابق ببعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بالاستلاء على مبلغ ٤,٢ مليون دولار، وعن الكيفية التي خفيت بها هذه الجريمة على رئيس ذلك الموظف، وعن الخطوات التي يجري اتخاذها لمساءلة هذا الشخص. وفيما يتعلق بالمساعد المالي بالحكمة الجنائية الدولية لرواندا الذي حصل على رشاوى من أفرقة الدفاع، قال إنه فرع لما علمه من أن التهم الموجهة إلى ذلك الموظف قد أسقطت استنادا إلى ما ادعاه دون دليل من أن الأموال التي حصل عليها من أفراد في أفرقة الدفاع كانت قروضا قام بتسديدها. وأضاف أنه يود أن يعرف وضع هذه الحالة والسبب في بقاء ذلك الموظف في وظيفته بالمحكمة.

وفيما يتعلق بالمثل السابق للأمين العام الذي حصل من بلدان مانحة على مبلغ لا يقل عن ٥٠٠.٠٠٠ دولار بوضع

الأمين العام لضمان المزيد من المساءلة وتحسين الأداء في جميع أنحاء المنظمة. وذكرت أن التقارير الكثيرة التي قدمها المكتب إلى الجمعية العامة خلال الفترة موضع الاستعراض والمسائل الكثيرة التي تناولتها هذه التقارير والوفورات المحتملة التي يمكن تحقيقها في التكاليف والمبالغ التي تم استردادها، كل ذلك هو دليل على أهمية وجود آليات الرقابة الفعالة.

٣٣ - وأضافت أن استعراض المكتب لعمليات مراكز الإعلام التابعة للأمم المتحدة (A/57/747) أمر جاء في حينه، ولكن وفدها يلاحظ مع القلق عدم التكافؤ الظاهر في مدى التركيز على مراكز الإعلام التابعة للأمم المتحدة في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وأيدت ما ذهب إليه المكتب من أن مكاتب الإعلام في البلدان المتقدمة النمو التي يتاح فيها للجمهور الاتصال بالإنترنت ومرافق المكتبات تتطلب نهجا في الإدارة يختلف عن النهج المناسب في البلدان النامية. وأضافت أن الدروس المكتسبة من البلدان المتقدمة النمو لا يمكن نقلها كما هي إلى البلدان النامية، وأعربت عن أملها في أن تعمل إدارة شؤون الإعلام، لدى تنفيذها للتوصيات، على ضمان فعالية توزيع المعلومات عن الأمم المتحدة مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية.

٣٤ - واختتمت كلمتها قائلة إن وفدها يثني على مكتب خدمات الرقابة الداخلية لمحاولته ترشيد تخصيصه للموارد وتحسين توجيه مهامه الرقابية عن طريق الأخذ بإطار لإدارة المخاطر في خطة عمله السنوية؛ وقالت إنها تتطلع إلى مناقشة نتائج ما تم الأخذ به من التوسع في أسلوب الأفرقة المتعددة التخصصات بالمكتب في مرحلة تالية من الدورة ورحبت بالمشاورات الجارية بين المكتب ووحدة التفتيش المشتركة ومجلس مراجعي الحسابات، وأعربت عن أملها في أن يؤدي ذلك إلى منع أي ازدواج في وظائفها وإلى زيادة التنسيق فيما بينها.

٣٠ - وذكرت أن التقرير السنوي المكتب A/58364 يتيح الفرصة للدول الأعضاء لتقييم أداء المنظمة ورصد مدى فعالية استخدامها للموارد. وأضافت أن وفدها يلاحظ ما حدث من زيادة في عدد توصيات المكتب خلال الفترة موضع الاستعراض بالقياس إلى السنوات السابقة، وخاصة عدد التوصيات ذات الأهمية الحاسمة، وناشدت مديري البرامج تنفيذ التوصيات دون تأجيل والعمل على عدم تكرار الانحرافات التي حددها المكتب. وقالت إنه مما يبعث على الأمل أن أغلب التوصيات ذات الأهمية الحاسمة التي قدمت في التقارير الثلاثة الماضية قد تم تنفيذها.

٣١ - وقالت إن وفدها يعلق أهمية كبيرة على أنشطة الرقابة التي تتصل، على وجه الخصوص، بعمليات حفظ السلام والأنشطة الإنسانية وما يتصل بها من أنشطة والمبادرات الإنمائية في أفريقيا وغيرها من مناطق العالم النامي. وذكرت أن النتائج التي تشير إلى أمثلة للاعتداء والاستغلال الجنسيين، وسوء إدارة الأموال السائلة، والممارسات المحاسبية التي لا يُطمأن إليها، وعدم كفاية السجلات الخاصة بمعدات البعثات، وما أدعى من وقوعه من أنشطة تنطوي على التزوير، وعدم الالتزام بالمبادئ التوجيهية لعمليات الشراء، هي لهذا مسألة تبعث على القلق الشديد وتتطلب اتخاذ إجراءات تصحيحية لضمان فعالية أداء المنظمة في الميدان.

٣٢ - وذكرت أن وفدها يرى أن من الضروري أيضا أن تتحقق فعالية الأداء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومكتب

بغاية في الحد الذي تبدأ عنده اللجنة في استعراض حالات الشراء مع مراعاة الاعتبارات العملية واعتبارات الكفاءة من ناحية وولاية اللجنة من ناحية أخرى. وأضاف أن وفده يقلقه أن معظم الحالات التي بُحثت بعد تنفيذها كليا أو جزئيا لا ينطبق عليها تعريف الضرورة كما ورد في دليل المشتريات، وطالب في هذا الصدد بأن تقدّم إلى الدول الأعضاء معلومات عن متابعة تنفيذ التوصية ٥.

٣٨ - وانتقل إلى التقرير الخاص باستعراض تنظيم مراكز الإعلام التابعة للأمم المتحدة وعمليات هذه المكاتب (A/57/747) فقال إن مفهوم المراكز الجمعية مفهوم سليم من حيث زيادة الكفاءة والفعالية. على أنه أضاف أن من المهم المقارنة بين الخسارة التي تتحقق نتيجة لإغلاق مراكز الإعلام الحالية والمكاسب التي يمكن أن تحققها إعادة التنظيم على أساس تعزيز الأنشطة. وأضاف أن الدعم العام من جانب الحكومة المضيفة سيكون هو محل الاعتبار الكامل وليس التركيز على عناصر معينة. وأضاف أن اللغات المحلية لها أكبر الأثر على السكان المحليين وأن إدارة شؤون الإعلام ينبغي لها، لهذا السبب، أن تواصل أنشطتها الإعلامية بلغات مختلفة.

٣٩ - السيدة عفيفي (المغرب): قالت إن من المهم جدا بالنسبة للمنظمة أن تكون لديها أدوات للرقابة الداخلية تحدد ما يقع في الإدارة من مخالفات وتقدم التوصيات اللازمة لتصحيحها. وذكرت أنه ينبغي لمديري البرامج الاستفادة بالتوصيات التي تستهدف تعزيز الكفاءة التنفيذية للمنظمة.

٤٠ - وانتقلت إلى تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية الذي يتناول الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ (A/58/364) فقالت إن وفدها يرحب بنظر التقرير في إطار مبادرة السلامة التنظيمية التي بدأت في وقت مبكر من السنة والتي تستهدف تعزيز الاستقامة وآداب المهنة في المنظمة.

٣٥ - السيد ياناكا (اليابان): قال إن بلده يعلق أهمية كبيرة على وظائف الرقابة ويثني على عمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

٣٦ - وذكر أن وفده يرحب بالتقرير السنوي للمكتب (A/58/364)، وخاصة ما توصل إليه المكتب من استراتيجية التركيز على خمسة مواضيع رئيسية، على ما ورد بيانه في الفقرة ١٢٤ من التقرير. وقال إنه يلاحظ، باهتمام خاص، استخدام إطار عمل إدارة المخاطر لتحديد وتقرير أولويات المجالات التي تعتبر أكثر تعرضا لحدوث الغش والتبديد والانحراف وانعدام الكفاءة وسوء الإدارة. وأضاف أنه بالنظر إلى أهمية الاستقامة بالنسبة للمنظمة فإن وفده سيرصد عن كثب تنفيذ مبادرة الاستقامة التنظيمية التي بدأت في الأمم المتحدة. وأضاف أنه بعد الإدماج الكامل لأسلوب الميزنة القائمة على النتائج في عملية الميزنة أصبحت الإدارة القائمة على النتائج ذات أهمية خاصة. وأضاف أن وفده يتطلع إلى تلقي التقرير القادم لأداء البرامج في فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، وهو التقرير الذي يعكس التحول في مجال التركيز من تنفيذ النواتج إلى تحقيق النتائج. وقال إن عدد الحالات التي لم يتم التحقيق فيها بعد مرتفع بشكل غير مرغوب فيه، وأعرب عن أمله في الإسراع في التحقيق في هذه الحالات وتخفيض عدد الحالات المتبقية عن طريق استخدام الوظائف الجديدة الموافق عليها حاليا.

٣٧ - وانتقل إلى تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن مراجعة أعمال لجنة المقر للعقود (A/58/294) فقال إن التوصيات ستسهم إسهاما كبيرا في تحسين عمل هذه اللجنة. وأشار مع الارتياح إلى أن معظم التوصيات قد قبلها رئيس اللجنة وإدارة اللجنة. وفيما يتعلق بالوضع التنظيمي للجنة (التوصية ١)، ذكر أن من رأي وفده أن يستمر التشاور بين المكتب وإدارة اللجنة حول هذا الموضوع لما هنالك من تعارض محتمل في المصالح. وذكر أنه ينبغي للإدارة أن تنظر

على الاستقامة وتحمل المسؤولية والشفافية. وأضافت أن وفدها يسعد أن يحيط علماً بأن أكثر من ٥٠ في المائة من مجموع توصيات المكتب قد نفذتها إدارات المكاتب التي تم بحثها وأنه تم تحديد مجالات يمكن فيها تحقيق وفورات واسترداد مبالغ مجموعها نحو ٣٧ مليون دولار تم استرداد نحو ١٥ مليون دولار منها. على أنها ذكرت أن وفدها يقلقه أنه في بعض الحالات لا يوجد ما يدل على قبول التوصيات أو على وجود خطط لتنفيذها. كما أشارت إلى أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لم تقدم بعد ردوداً في بعض المجالات.

٤٦ - وقالت إنه لا شك في أن إدارة شؤون الإعلام ينبغي لها أن تعيد تقييم منهجها بالنسبة لمراكز الإعلام التابعة للأمم المتحدة، وخاصة المراكز الموجودة بالبلدان النامية حيث لا يتوافر للأغلبية الشاسعة من السكان الحصول على المعلومات أو الوصول إلى تكنولوجيا الاتصالات. وأضافت أن الإدارة تمثل واحداً من الأعمدة الثلاثة التي حددها الدول الأعضاء للمساعدة في تنفيذ المبادرات التي يتم القيام بها في إطار الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا وأن أي عملية لإعادة التنظيم ينبغي لهذا أن تتم على نحو يتيح لمراكز الإعلام التابعة للأمم المتحدة في البلدان النامية تنفيذ الأنشطة التي تتضمنها ولاياتها. وذكرت في هذا الصدد أن وفدها يؤكد من جديد تأييده لمكتب خدمات الرقابة الداخلية ويحث المكتب على تكثيف جهوده في تعاون مع وحدات التفتيش الإدارية ومجلس مراجعي الحسابات.

٤٧ - السيد فريد (المملكة العربية السعودية): حث مديري البرامج على التنفيذ الكامل، قبل ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، لما تبقى من التوصيات ذات الأهمية الحاسمة وهو يمثل ٦٧ في المائة من توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية وعلى المشاركة التامة في وضع خطط برامجهم،

٤١ - وذكرت أن عبء العمل الذي يتحمله المكتب يتزايد باستمرار وأن المكتب وضع نظاماً لتحديد الأولويات بين المطالب الملقاة عليه. وأضافت أن هذا النهج لا بد أن يعزز كفاءة عمل المكتب إذا طُبّق على نحو لا يحول الأنظار إلى مجالات مشاكل غير مجالات المخاطر التي تعلق عليها الدول الأعضاء أهمية كبيرة.

٤٢ - ورحبت بما تحقق من التنسيق بين مكتب خدمات الرقابة الداخلية ووحدة التفتيش المشتركة ومجلس مراجعي الحسابات، وذكرت أن هذا التنسيق سيفيد المنظمة حتماً بما يحققه من تجنب الازدواج والتداخل في المسؤوليات.

٤٣ - وقالت إن وفدها يلاحظ أن معدل تنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية لا يكاد يزيد على ٥٠ في المائة. وذكرت أنه ينبغي توجيه عناية خاصة إلى هذه المسألة لأن تنفيذ التوصيات يمكن أن يؤدي إلى تحسين الأداء وإلى استخدام الموارد البشرية والمالية للمنظمة على نحو أكثر رشداً.

٤٤ - واختتمت كلمتها قائلة إن وفدها يتساءل عن السبب في أن تقارير مكتب خدمات الرقابة الداخلية لم يؤخذ فيها حتى الآن بالشكل الذي حددته قرارات الجمعية العامة للتقارير. وأضافت، فيما يتعلق بمحتوى التقرير، أن وفدها يتساءل عن سبب استمرار المكتب في مراقبة مسائل المكافآت في الأمم المتحدة ككل، على الرغم من وجود فتوى تبين أن جوانب معينة من هذه المسألة لا تدخل ضمن ولاية المكتب.

٤٥ - السيدة أودو (نيجيريا): قالت إن التقرير السنوي لمكتب خدمات الرقابة الداخلية هو دليل على الجهد الشاق الذي يبذله المكتب في سبيل المنظمة. وذكرت أن وفدها يسره، على وجه الخصوص، أن يحيط علماً بالمبادرات الاستراتيجية التي قام بها المكتب لبث ثقافة في الإدارة تقوم

- وعلى المراعاة التامة للأهداف والإنجازات المتوقعة ولمؤشرات الإنجاز المستخدمة لقياس ما يحققونه من نتائج.
- ٤٨ - السيد راملال (ترينيداد وتوباغو): أعرب عن تأييده لما يقوم به مكتب خدمات الرقابة الداخلية في إطار ولايته لمساعدة الأمين العام على زيادة الكفاءة والفعالية في تنفيذ البرامج والولايات التشريعية للمنظمة. كما رحب بقيام المكتب بمبادرة الاستقامة التنظيمية وبتعاون المكتب مع وحدة التفتيش المشتركة ومجلس مراجعي الحسابات من أجل القضاء على التداخل وضمان حسن تقسيم العمل.
- ٤٩ - وذكر أنه إذ يقدر جهود المكتب لبث ثقافة تحمّل المسؤولية يتساءل عما إذا كان المكتب باعتباره هيئة تمثل ولايتها في الرقابة الداخلية والتحقيق والتفتيش هو خير أداة لتشجيع الإدارة القائمة على النتائج. وذكر أنه لا يقصد إنشاء المكتب عن عمله المقترح في مجال تعزيز الرقابة الذاتية والتقييم الآتي، ولكنه يرى أنه ينبغي إمعان التفكير في الكيفية التي يستطيع بها الأمين العام وتستطيع بها الجمعية العامة كلها تنفيذ الميزنة والإدارة القائمتين على النتائج.
- ٥٠ - وذكر، أخيراً، أن من رأيه أنه قد يكون من المفيد أن يزيد المكتب تركيزه على برنامج عمله المباشر لضمان زيادة معدل النجاح في تنفيذ توصياته الموجودة.
- ٥١ - السيد جونه (سيراليون): قال إن أي جهاز يوفر للأمم المتحدة ٣٦ مليون دولار يعتبر جهازاً قام بمهمته على أحسن وجه. وذكر أنه يقلقه بوجه خاص ما توصل إليه المكتب في تقريره من أن بعض موظفي الأمم المتحدة قد ارتكبوا مخالفات خطيرة. وأضاف أن من الصعب تصديق أن بعض الموظفين قادرين على ارتكاب الأعمال التي ورد ذكرها في التقرير وتساءل عما إذا كان دخول هؤلاء الأشخاص في منظومة الأمم المتحدة كان نتيجة للتوسع السريع في عمليات حفظ السلام.
- ٥٢ - وقال إنه يود أن يوجه الاهتمام إلى الدور الهام الذي تقوم به مراكز الإعلام التابعة للأمم المتحدة في البلدان النامية؛ وأضاف أن هذه المراكز هي في كثير من الأحيان المصدر الوحيد الذي يُطمأن إليه المتاح للطلاب في تلك البلدان للحصول على المعلومات المتعلقة في الأمم المتحدة.
- ٥٣ - السيد إيجي (الجمهورية العربية السورية): أعرب عن أسفه لعدم تنفيذ كثير من التوصيات المتعلقة بالوفورات وإدارة الموارد. وذكر أن احتلاس ٤,٢ مليون دولار من بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو يثير مسألة المساءلة. وأضاف أن من رأيه أن تفويض السلطة لم يواكبه نظام فعال للمساءلة وأنه ينبغي إعطاء الأولوية الواجبة لهذه المسألة.
- ٥٤ - وقال إن وفده يشعر كذلك بخيبة أمل إزاء المعاملة التفضيلية الممنوحة لمراكز الإعلام التابعة للأمم المتحدة في البلدان المتقدمة النمو من حيث عدد الوظائف والعمليات، على الرغم من أن توافر التكنولوجيا يتيح للجمهور في تلك البلدان الوصول إلى المعلومات على نحو أيسر مما هو متاح للجمهور في البلدان النامية.
- ٥٥ - وذكر، أخيراً، أنه ينبغي لمكتب خدمات الرقابة الداخلية أن يظل، لدى قيامه بأنشطة مراجعة الحسابات، في نطاق ولايته وألا يتجاوزها كما فعل في بعض التقارير المعروضة حالياً على الجمعية العامة.
- ٥٦ - السيد نير (وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية): تصدى للشواغل التي تم الإعراب عنها فيما يتعلق بعدد الموظفين الذين ارتكبوا مخالفات فقال إن الأمم المتحدة منظمة كبيرة تتعامل في مبالغ طائلة من المال. وذكر أنه إزاء هذا الوضع لا ينبغي لأحد أن يدهش لوجود حالات فردية لموظفين خرجوا على القواعد واللوائح. وأضاف أن المهم هو تسليط الضوء فوراً على هذه الحالات وضمان عدم التصاعد في هذا الاتجاه. وذكر أن من المهم بوجه خاص البحث عن

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن استعراض الازدواج والتعقيد والبيروقراطية في العمليات والاجراءات الإدارية للأمم المتحدة (تابع)

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن مراجعة حسابات دائرة إدارة الاستثمار في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (تابع)

٦٠ - السيد مارتيني (إيطاليا): تكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان المنضمة وهي إستونيا وبولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا ولتوانيا ومالطة وهنغاريا والبلدان المنتسبة وهي بلغاريا وتركيا ورومانيا، بالإضافة إلى أيسلندا ولختنشتين والنرويج، فقال إن الاتحاد الأوروبي يقلقه التركيز الشديد للمسؤولية عن استثمارات صندوق المعاشات التقاعدية. وأضاف أنه قلق أيضا لاستخدام دائرة إدارة الاستثمار لمستشاري استثمار لا يملكون سلطة تقديرية كلفت خدماتهم الصندوق ١٥,٢ مليون دولار في فترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٢ على الرغم من أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية لم يجد دليلا على أن خدماتهم أضافت شيئا ذا قيمة هامة فيما يتعلق بالمعاملات الفردية للصندوق في مجال الأوراق المالية. وأضاف أن المكتب لم يستطع كذلك العثور على أية ممارسات مماثلة في صناعة الاستثمار لمديرين يوجد تحت تصرفهم في نفس الوقت سماسرة متفرغون ومستشارو استثمار لا يملكون سلطة تقديرية. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي لهذا السبب، يوافق على توصية المكتب بإعادة النظر كلية في هذه الممارسة.

٦١ - وفيما يتعلق بموضوع وضع مدونة قواعد سلوك للموظفين المشاركين في إدارة الاستثمار، قال إن الاتحاد الأوروبي يحيط علما بموقف ممثل الأمين العام ولكنه يتفق مع

التدابير الوقائية وأن هذا هو السبب في قيام مكتب خدمات الرقابة الداخلية بمبادرة الاستقامة التنظيمية. أما بالنسبة لعدم اكتشاف بعض المشاكل لفترات طويلة فقال إنه من غير الواقعي توقع أن تتم الرقابة بنسبة ١٠٠ في المائة. على أنه أضاف أن من الممكن تنفيذ تدابير لزيادة معدل الاكتشاف وتخفيض عدد هذه الحالات والردع عن وقوعها. وقال إنه يود انتهاز هذه الفرصة لتذكير الأعضاء بأنه لا بد من توفير الموارد الكافية للمكتب حتى يستطيع القيام بعمله على نحو فعال.

٥٧ - وفيما يتعلق بمسألة البقاء في الخدمة بالنسبة لموظفي المحكمة الجنائية الدولية لرواندا الذين حصلوا على رشاوى، ذكر أنه أيضا قد دهش لهذا القرار ووافق على أنه يبعث برسالة خاطئة مؤداها أن المنظمة على استعداد للسكوت عن مثل هذا السلوك.

٥٨ - وفيما يتعلق بشكل التقرير السنوي لمكتبه الذي لم يتم فيه إبراز التوصيات باستخدام الحروف السوداء على نحو ما طلبته الجمعية العامة فقد أوضح أن المكتب إنما كان يقدم تقريراً عن توصيات سبق له اتخاذها وأنه لا يقدم الآن إلى الجمعية العامة توصيات لتتخذ قرارات بشأنها.

٥٩ - وأخيراً، وفيما يتعلق بالسبب في أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية مازال يقوم بمراجعة جوانب معينة من عمل لجنة التعويضات بالأمم المتحدة على الرغم من الفتوى التي ذكرت أن ذلك خارج عن ولايته، أشار إلى أن الفتوى المذكورة تتعلق بمطالبات للجنة. وأضاف أن من رأي المكتب أنه ينبغي له أن يراجع حسابات جميع العمليات المؤدية إلى قرارات بشأن هذه المطالبات حماية للمنظمة وحفاظاً على أصولها.

البند ١١٩ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع) (A/58/81 و A/58/211)

تقديرية. وأضاف أن ملاحظات المكتب في هذا الشأن تستحق أن ينظر فيها الصندوق بعناية.

٦٤ - السيدة بيرتيني (وكيل الأمين العام لشؤون التنظيم): قالت إنها منذ توليها مسؤولياتها شرعت في استعراض لحالة تنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية التي كان سلفها قد قبل معظمها. وقالت إنها تعاقدت مع شركة الاستثمارات العالمية Deloitte & Touche للاسترشاد برأيها في كيفية المضي إلى الأمام. وذكرت أن الشركة قد لاحظت أنه يتبين من توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية أنه لا انقياس في الإجراءات والضوابط ولكن توجد ثغرات في العمليات بينما لا توجد متابعة لمراجعة الحسابات. وقالت إن إحدى النتائج الهامة التي توصل إليها المكتب هي أن للصندوق خصائص ينفرد بها دون سائر صناديق المعاشات التقاعدية.

٦٥ - وذكرت أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية قد سحب ثلاثاً من توصياته البالغ عددها ٢٩ توصية وأنه يجري تنفيذ ٢١ توصية أخرى. وقالت إن كثيراً من التوصيات المتبقية تتعلق بحقوق الإنسان ومسائل الموظفين ومن ثم لا يدخل في اختصاص دائرة إدارة الاستثمارات. وأضافت أنها أخذت بنهج ذي شعبتين فيما يتعلق باستعراض آليات الرقابة والإدارة مع مساهمات من مجلس المعاشات التقاعدية بالنسبة لبعض المشاكل. وقالت إن عملية اختيار المدير الجديد لقيادة دائرة إدارة الاستثمارات نحو المستقبل قد تم قطع شوط كبير منها. وذكرت أن موظفي الدائرة هم من موظفي الأمم المتحدة المخلصين الذين تحملوا مسؤولية إدارة صندوق كبير جداً ظهرت في الشهور الأخيرة علامات على استعادته لقوته. وأضافت أنها على ثقة من أن الإجراءات الأساسية للصندوق مسيطر عليها تماماً.

المكتب في أنه ينبغي لموظفي الاستثمار اتباع مدونة لقواعد السلوك يضعها مهنيون يعملون في صناعة الاستثمار.

٦٢ - السيد ياماناكا (اليابان): أشار إلى التقرير المتعلق باستعراض الازدواج والتعقيد والبيروقراطية في العمليات والإجراءات الإدارية بالأمم المتحدة (A/58/211) فقال إن مكتب خدمات الرقابة الإدارية قدّم عدداً من الملاحظات والتوصيات القيمة التي تستهدف تبسيط وترشيد الوظائف الإدارية والمالية. وذكر، على وجه الخصوص، أن الاستعراض قد أبان أن الأمانة العامة لم تستفد بشكل كامل من التكنولوجيا على الرغم من الاستثمار الكبير الذي وُجّه إلى تكنولوجيا المعلومات. وأضاف أن وفده يثني بوجه خاص على التوصيات المتعلقة بترشيد عمليات السفر والشراء واستحقاقات الموظفين، كما يوافق على الملاحظة التي أبدتها في اليوم السابق وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية من أن التوصيات تتصل أيضاً بموضوع عام هو اعتماد نهج على نطاق المنظومة فيما يتعلق باستخدام تكنولوجيا المعلومات في عمليات التشغيل الآلي ووضع السياسات التي تكفل مساءلة الموظفين. وذكر في هذا الصدد أن وفده يوافق تماماً على أن ثمة حاجة إلى إعادة تحديد دور المكاتب التنفيذية والمكاتب الإدارية في الأمانة العامة.

٦٣ - وفيما يتعلق بمراجعة حسابات دائرة إدارة الاستثمارات في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (A/58/81)، قال إن وفده تقلقه جداً أوجه القصور الهيكلية والتنظيمية التي كشف عنها المكتب في الصندوق، مثل عدم وجود الإطار الإشرافي الكافي، وانعدام الفصل بين الاختصاصات، والتركيز الشديد للمسؤولية عن الاستثمارات، وانعدام الرقابة على مدى الالتزام بالعقود، وعدم استعراض أداء البائعين. وأضاف أنه قلق بوجه خاص للحالة التي جاء وصفها في الفقرتين ١٥ و ١٦ فيما يتعلق باستخدام مستشاري الاستثمار ممن لا يملكون سلطة

تعزيز إدارة الإعلام، في حدود إمكانياتها الحالية، من أجل دعم وتعزيز الموقع الشبكي للأمم المتحدة بجميع اللغات الرسمية للمنظمة (تابع)

٦٩ - السيد ياماناكا (اليابان): قال إنه أحاط علما بما حدث من تأخير لمدة عشرة شهور في تنفيذ مشروع بناء المرافق المكتبية الإضافية باللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا. وذكر أنه يعتقد أن الأمانة العامة قد قامت بخير ما سمحت به الظروف وحثها على أن تواصل جهودها في المضي بالمشروع إلى الأمام.

٧٠ - وانتقل إلى موضوع الموقع الشبكي للأمم المتحدة فقال إن من رأيه أنه ينبغي أن تقتصر الأنشطة الإعلامية على اللغات الرسمية الست. وذكر، فيما يتعلق بالتمويل، أن أي إنفاق إضافي يتطلبه تعزيز الموقع الشبكي ينبغي أن يتم توفيره عن طريق إعادة توزيع الموارد الحالية، وأشار في هذا الصدد إلى المبادئ الواردة بقرار الجمعية العامة ٢١٨/٤١.

٧١ - السيد فريد (المملكة العربية السعودية): أشار إلى تقرير الأمين العام بشأن تعزيز إدارة شؤون الإعلام في حدود إمكانياتها الحالية من أجل دعم وتعزيز الموقع الشبكي للأمم المتحدة بجميع اللغات الرسمية للمنظمة (A/58/217) فقال إن وفده يثني على جهود الأمين العام. وذكر أن الموقع الشبكي باللغة العربية أخذ في السنوات الأخيرة يتلقى عددا متزايدا من الزيارات وأنه يلزم لهذا توفير الموارد المالية والبشرية الإضافية إذا أريد الاحتفاظ بهذا الزخم. وأضاف أنه تلزم جهود كبيرة للاحتفاظ بالموقع العربي، وخاصة فيما يتعلق بترجمة الوثائق من اللغات الرسمية الأخرى وعرضها على الموقع. وأضاف أنه لهذا يطالب بتوفير الوظائف اللازمة لتحقيق هذا الغرض.

٧٢ - السيدة أودو (نيجيريا): أشارت إلى تقرير الأمين العام بشأن بناء المرافق المكتبية الإضافية باللجنة الاقتصادية

٦٦ - السيد ريباش (الولايات المتحدة الأمريكية): تساءل عما إذا كان سيتم الإبقاء على خدمات مستشاري الاستثمار ممن لا يملكون سلطة تقديرية بعدما تبين لمكتب خدمات الرقابة الإدارية من أنه لا يوجد دليل على أن استخدامهم قد أضاف قيمة حقيقية لعملية اتخاذ القرارات في المعاملات الفردية المتعلقة بالأوراق المالية. كما طلب إيضاحا لما إذا كانت الإدارة توافق على ضرورة وجود مدونة خاصة لقواعد سلوك الموظفين الذين تتصل أعمالهم بعمليات الاستثمار على نحو ما هو متبع في صناعة الاستثمار عموما.

٦٧ - السيدة بيرتيني (وكيل الأمين العام لشؤون التنظيم): قالت، ردا على تعليقات ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، إنه ليس من الإنصاف القول بأن الأمين العام لم ير ضرورة لوجود مدونة لقواعد السلوك. وذكرت أن الحقيقة هي أن هذه المسألة لم يتم تناولها قبل أن يلفت مكتب خدمات الرقابة الداخلية النظر إليها، وإن كان عدد من المستشارين الماليين قد تحدثوا إليها عن الحاجة إلى مثل هذه المدونة. وأكدت للجنة أنه سيتم وضع مدونة صارمة لقواعد سلوك الموظفين الذين تتصل أعمالهم بعمليات الاستثمار.

٦٨ - وذكرت، فيما يتعلق بمستشاري الاستثمار ممن لا يملكون سلطة تقديرية، أنهم يعملون بعقود كموظفي أبحاث. وأضافت أن إدارة التنظيم ستقوم خلال الاستعراض الحالي بتقييم دورهم ومدى فعالية تكاليف خدماتهم مع مراعاة أن المنظمة في حاجة دائما إلى المشورة فيما يتعلق بالاستثمارات.

البند ١٢٠ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (تابع) (A/58/7 و Corr.1 و Add.1، و A/58/54 و A/58/217)

بناء مرافق مكتبية إضافية باللجنة الاقتصادية لأفريقيا (تابع)

على الأمين العام أن يعزز المساواة بين اللغات الرسمية من خلال إعادة توزيع الموارد البشرية والمادية الموجودة، وحث جميع من يعينهم الأمر على مواصلة جهودهم في هذا الاتجاه.

٧٧ - السيد إيجي (الجمهورية العربية السورية): قال إنه يؤيد تعزيز الموقع الشبكي للأمم المتحدة من أجل تحقيق المساواة التامة بين اللغات الرسمية الست. وذكر أنه يسره أن شعبية الموقع بين الجمهور آخذة في الازدياد وأن هذا الاتجاه مرجعه إلى حد كبير إلى تعدد اللغات، وأنه مقتنع بأن عدد الزيارات التي يتوقعها الموقع سيستمر في الازدياد. وقال إن الموقع هو أداة مفيدة يمكن بها التعريف بأهداف إدارة شؤون الإعلام وأهداف المنظمة ككل، وأكد من جديد ضرورة تخصيص الموارد الضرورية لتحقيق هذا الغرض. كما أحاط علما مع الارتياح بالصلة الموجودة بين نظام وثائق الأمم المتحدة والموقع الشبكي وما يترتب على ذلك من إتاحة وثائق الأمم المتحدة بجميع اللغات الرسمية الست.

٧٨ - وذكر أنه على الرغم من الجهود التي تبذلها إدارة شؤون الإعلام فإن الصفحات العربية ليست بعد على مستوى جودة الصفحات باللغات الأخرى. وأضاف أنه لهذا يشجع الإدارة على أن تطلب الموارد البشرية والمالية الإضافية اللازمة لتصحيح هذا الوضع وضمان تحقيق المساواة بين جميع اللغات الرسمية الست.

٧٩ - وشدد على أهمية احترام مبدأ الحيادة في المعلومات التي تتضمنها الوثائق المنشورة باللغات الرسمية الست ومبدأ نشر الوثائق بجميع تلك اللغات في وقت واحد. وأعرب عن دهشته لعدم احترام بعض الإدارات للمبدأ الأخير.

٨٠ - السيد بيلوف (رئيس وحدة الخدمات المشتركة): قال، ردا على الأسئلة التي أثارها ممثل نيجيريا، إن عملية المناقصة الأولية الخاصة بالخدمات المعمارية والهندسية تمت على أساس الجدول الزمني المحدد في الوثيقة A/57/322.

لأفريقيا (A/58/154) وذكرت أن الجمعية العامة شددت مرارا على ضرورة معاملة جميع مكاتب الأمم المتحدة ووكالاتها بعدل وعلى قدم المساواة وأنها لهذا وافقت في قرارها ٧٦/٥٦ على أعمال البناء في أديس أبابا. وأضافت أنها لهذا تعرب عن عدم رضاها عما حدث من تأخير لمدة عشرة شهور في تنفيذ المشروع.

٧٣ - وفيما يتعلق بالفقرة ٤ من التقرير، ذكرت أنها لا تفهم كيف استطاعت الشركات المعمارية والهندسية ذات المؤهلات الضعيفة أن تختار عملية التصفية الأولية وطلبت إيضاحا في هذا الصدد.

٧٤ - وقالت إنها تود أيضا أن تعرف ما إذا كان المشروع سيمضي الآن وفقا للجدول الزمني المنقح الوارد في الفقرة ٨ من التقرير أو ما إذا كان يُتوقع حدوث تأخيرات أخرى. وأضافت أنها تلاحظ أن الاعتمادات الخاصة بأعمال البناء قد تم فتحها فعلا وتساءلت في هذا الصدد عما إذا كانت هذه الاعتمادات ستكفي لتغطية تكاليف المشروع بالنظر إلى ما صودف من صعوبات.

٧٥ - السيد هاو بن (الصين): قال إن الموقع الشبكي للأمم المتحدة بجميع اللغات الرسمية يتيح للجمهور في الدول الأعضاء أداة فعالة للحصول المباشر والسريع على المعلومات المتعلقة بالمنظمة. وذكر أن مركز أنباء الأمم المتحدة باللغة الصينية قد بدأ عمله قبل افتتاح الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة مباشرة مما يتيح زيارة الموقع لعدد أكبر من المتكلمين باللغة الصينية. وأضاف أن ذلك سيزيد من غير شك تأثير المنظمة في الصين.

٧٦ - على أنه ذكر أن المساواة بين اللغات الرسمية على الموقع الشبكي لم تتحقق بعد. وأضاف أن مما يقلق وفده أن الموقع باللغة الصينية، بالذات، يعاني من ضعف الإمكانيات وقلة المادة المتاحة. وقال إنه وفقا للمقرر ٥٧/٥٧ يتعين

وأضاف أن نتيجة تلك العملية لم تكن متوقعة وأن القرار الخاص بإعادة طرح المناقصة هو الذي تسبب في التأخير لمدة العشرة شهور المشار إليه في الفقرة ٧ من تقرير الأمين العام. على أنه أضاف أنه لا يوجد في الوقت الحاضر ما يشير إلى أن مشروع البناء سوف يتعرض لتأخيرات أخرى وأن الجدول الزمني المنقح، كما ورد في الفقرة ٨ من التقرير، ملتزم به.

٨١ - وفيما يتعلق بتمويل المشروع، قال إن الميزانية التي اعتمدها الجمعية العامة للمشروع في عام ٢٠٠٢ وهي ٧,٧ مليون دولار موجودة حالياً في حساب أعمال البناء الجارية ولن تستخدم في أي غرض آخر.

٨٢ - السيدة أودو (نيجيريا): سألت عما إذا كان تصميم وإعداد وثائق العطاء والبناء، الذي كان مقرراً أن يتم في الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ إلى أيار/مايو ٢٠٠٤، قد بدأ.

٨٣ - السيد بيلوف (رئيس لجنة الخدمات المشتركة): قال إن العمل قد بدأ فعلاً بالنسبة لهذه المرحلة من مراحل المشروع. وأضاف أنه يتوقع أن يتم إعداد الوثائق ذات الصلة في الموعد المحدد.

رفعت الجلسة في الساعة ١٢/١٥.